ISSN: 2253-0347
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society Sciences
EISSN: 2602-781X

المجلد: 14 / العدد: 01 / السنة: 2025 / ص ص: 719 -735

اقتصاديات التعليم، مقاربات في المفهوم والمناهج والنظريات

Economics of Education, Approaches to Concept, Methods and Theories

تاريخ الإرسال: 2025/01/01 تاريخ القبول: 2025/04/10 تاريخ النشر: 2025/04/25

بوسنان رقية [1]

[1] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزائر ،

EMAIL : b_rokeia@yahoo.fr

الملخص:

يهدف البحث إلى التعريف بمصطلح إقتصاديات التعليم، ومؤشرات هذا المصطلح، كما تهدف إلى توضيح الأساليب المستخدمة في تطبيقات هذا المجال، بالإضافة إلى النظريات وذلك بالاعتماد على الأدبيات الأجنبية المتخصصة، وتبرز الورقة بأن إقتصاديات التعليم، يعني إجمالا استخدام أدوات التحليل في مجال الاقتصاد والتعليم والإدارة، لتحديد مدى التفاعل بينها، وأهم مخرجات هذا التفاعل في سوق العمل،

وتتحدد الأساليب المستخدمة لدراسة هذا المجال، في اعتماد التجربة، والعينات، والإحصاء، وتحليل البيانات، وكلها تساعد في التثبت من أهميته الفردية والاجتماعية والاقتصادية، والإسهام في التنمية والتطوير، وتتمثل أهم النظريات التي تؤطر المفهوم، في نظرية الرأس مال البشري التي تركز على مهارات وكفاءة الفرد في المجال التعليمي بالإضافة إلى مستواه والتحصيل العلمي، بالإضافة إلى نظرية الرعاية الصحية التي تؤكد على تداخل الصحة والتعليم والاقتصاد من أجل تنمية القطاعات الصحية والتعليمية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد؛ التعليم؛ المناهج؛ النظريات؛ المقاربة.

المؤلف المرسل: بوسنان رقية، **الإيميل:** b_rokeia@yahoo.fr

Abstract:

The research aims to define the term economics of education, and the indicators of this term, as well as to clarify the methods used in the applications of this field, in addition to theories, by relying on specialized foreign literature. To determine the extent of interaction between them, and the most important outcomes of this interaction in the labor market. The methods used to study this field are determined by the adoption of experience, samples, statistics, and data analysis, all of which help to verify its individual, social and economic importance, and to contribute to development and development.

The most important theories that frame the concept are represented in the theory of human capital that focuses on skills and efficiency The individual in the educational field in addition to his level and educational attainment, in addition to the theory of health care that emphasizes the overlap of health, education and the economy in order to develop the health, educational and economic sectors.

Keywords Economics; Education; Curricula; Theories; Approach.

1. مقدمة:

يعد مجال اقتصاديات التعليم من التخصصات الأكاديمية الجديدة نسبيا، وقد تم إدراك أهمية الدراسة المنهجية للجوانب الاقتصادية للتعليم في منتصف القرن العشرين، وتختص موضوعات اقتصاديات التعليم بكل من الاقتصاديين والتربويين، كما تختلف الجوانب الاقتصادية للتعليم أيضا من بلد إلى آخر بناء على نظامها الاقتصادي ونموها وتطورها، حيث تستثمر البلدان المتقدمة أكثر في تعليمها مقارنة بالدول الأقل نموا،

وتعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية التعليمية إيجابية إذا ما تم الاستثمار فيها بطريقة جادة وفاعلة، ووضعت لها الخطط والأهداف.

يربط تخصص اقتصاديات التعليم بين عناصر مهمة، تتمثل في البيئة التعليمية، وإدارتها، وطلابها، وأساتذتها، والدعم الأسري، ويعمل على التكوين والتدريب المستمرين للمتعلم، من أجل سوق عمل مربحة، يشعر معها بالراحة النفسية والمجتمعية، ويستطيع مواجهة الظروف والمشكلات التي تحدث في أي مكان أو زمان، ويستجيب هذا التخصص لمتغيرات البيئة بطريقة إيجابية، فهو يتسم بالدينامكية.

يحاول هذا البحث، تقديم المفاهيم المتعلقة باقتصاديات التعليم، مع إبراز أهم المقاربات المنهجية، فالمفاهيم تبرز العناصر الهامة للمصطلح وتحاول التركيز على أهم المؤشرات التي، كما تقوم المقاربات المنهجية التي تبرز الأساليب والخطط التي يعتمد عليها من أجل خدمة المجتمع والسياسات التعليمية.

يعتمد البحث على المراجع الأجنبية التي قدمت للمفاهيم والمقاربات، وهي دراسات حديثة، يغلب عليها الطرح الأمريكي، التي سبق إليها، وأبرز أهميتها الفردية والاجتماعية والسياسية، والملفت للانتباه هو توافق هذه الدراسات في المادة العلمية المقدمة، وتكامل المعارف الخاصة باقتصاديات التعليم بينها، وتم تذييل الورقة بخاتمة بحث مختصرة لما تم تقديمه من عناصر.

2. مفهوم اقتصاديات التعليم ووظائفها

1.2 مفهوم اقتصاديات التعليم

كان يُنظر إلى التعليم لسنوات عديدة على أنه استهلاك أكثر منه استثمارا، ولم يعر الاقتصاديون والتربويون الكثير من الاهتمام لدور التعليم في عملية الإنتاج، إلا على يد Theodore Schultz الذي طرح فكرة الاستثمار في رأس المال البشري حتى عام 1960، وكانت أطروحته أن التعليم لا يجب أن يُنظر إليه ببساطة على أنه شكل من أشكال الاستهلاك، بل على أنه استثمار منتج(Nasib, 2017).

تعتبر اقتصاديات التعليم فرعا دراسيا يعمل على إنشاء علاقة سببية بين التعليم والجوانب الاقتصادية، وهو فرع متخصص يطبق مبادئ ونظريات ومفارقات الاقتصاد في مجال التعليم،و يستخدم مفاهيم الاقتصاد لشرح قضايا التعليم، ويدرس اقتصاديات

التعليم السلوك البشري من حيث القرارات والإجراءات وردود الفعل حول التعليم، ويحلل كيف يتخذ المتعلم قراره بشأن الاستثمار والإنفاق في مستوى معين من التعليم.(Hatibaruah, 2021)

تعرف اقتصاديات التعليم على أنها تطبيق أدوات التحليل الاقتصادية على التعليم، وتهتم بشكل أساسي بكيفية تحقيق الأهداف التعليمية من الموارد الشحيحة، أو هي دراسة كيفية اختيار الإنسان والمجتمع مع أو بدون زيادة استخدام الأموال لتوظيف الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج أنواع مختلفة من التدريب والمهارات والعقل والشخصية، خاصة عن طريق التعليم الرسمي الإضافي وتوزيعها الآن وفي المستقبل بين مختلف الناس والجماعات في المجتمع(Nasib, 2017).

تعرف أيضا بأنها دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك الطلب على التعليم، وتمويله وتوفيره، والكفاءة النسبية لمختلف البرامج والسياسات التعليمية، ويشار إليها أيضا باسم الاقتصاد التربوي، وهي مجال متعدد التخصصات يتقاطع مع الدراسات التربوية والاقتصاد، ويعني هذا التعريف الواسع أن العديد من القضايا والمواضيع الاجتماعية والسياسية يمكن أن تندرج ضمن اختصاص الاقتصاد، وتركز اقتصاديات التعليم التي لخصتها الباحثة وفقا Brewer وأخرون (2010) على الآتي:

- كيفية استخدام الأفراد والمنظمات والمجتمعات الوقت والمال والجهد في حالة التعليم.

- كيفية تنظيم المجتمع واستخدام "الموارد النادرة" لإنتاج أنواع مختلفة من المعرفة والمهارات من خلال التعليم الرسمي.

- كيفية توزيع المعرفة والمهارات على فئات مختلفة في المجتمع.

يعد استخدام عبارة "الموارد النادرة" هادف لأن التعليم يتحدث عموما عن مسعى مكثف للموارد، ويتطلب استثمارات كبيرة في القوة الشخصية (مثل الطلاب والمعلمين والإداريين) ورأس المال (على سبيل المثال، المباني المدرسية والمناهج الدراسية اللوازم والكتب المدرسية) والتخطيط والتقييم، ويفترض علم الاقتصاد بشكل عام، أن الحكومات والأفراد وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بالتعليم(بما في ذلك مجالس المدارس والجامعات)، يتخذون قرارات تستند إلى العقلانية التي تحركها الأهداف،

ومدروسة بشكل منهجي، وموجهة نحو الهدف، ويتمثل الهدف الأسمى من وجهة نظر اقتصادية، في تعظيم الفوائد المستمدة من الاستثمارات الاقتصادية في التعليم - وبعبارة أخرى، لتحقيق أقصى فائدة مقابل "المال".

2. 2 وظائف اقتصاديات التعليم

يشير الباحثون إلى أن المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال الاستثمارات التعليمية تزيد من الإنتاجية البشرية، ومع كل استثمار قد يتكبد المرء تكاليف في شكل نفقات ذاتية، وأرباح ضائعة، وتكاليف نفسية مرتبطة بضغوط الدراسة والامتحانات، وتتراكم الفوائد لاحقا في الحياة من خلال زيادة الأرباح في سوق العمل، والوصول إلى وظائف أفضل، وزيادة احتمالية الحصول على عمل، وتحسين الصحة، وهناك أيضا فوائد نفسية من الوضع الاجتماعي المعزز والهيبة المرتبطة بمستويات التعليم الأعلى للإنسان يمكن العثور على نظرية رأس المال في العلاقة الإيجابية القوية بين مستويات التعليم والأرباح الموجودة في كل دولة متقدمة تقريبا(Brewer, et al, 2010)، ويمكن التوضيح في إطار هذا مصطلح "اقتصاديات التعليم" أن التعليم المرتبط بالاقتصاد يؤدي الوظائف الملخصة في:

- التعليم كمنتج وسلعة استهلاك:

السلعة التي يستخدمها المستهلك لإشباع رغباته هي سلعة المستهلك والسلعة المستخدمة في عملية إنتاج سلع أخرى هي سلعة المنتج.

التعليم له جوانب الاستثمار والاستهلاك. يُنظر إلى التعليم على أنه استهلاك جيد عندما تكون خبرات التعلم الناتجة والصفات والنتائج للرضا الفوري. كسلعة استهلاكية، يُطلب التعليم كمنتج نهائي في حد ذاته أو للتمتع به في الوقت الحاضر، من ناحية أخرى، إذا تم استخدام التعليم كوسيلة لتحقيق غايات أخرى أو لأغراض إنتاجية أخرى فإنه يعتبر في المستقبل منتجا أو سلعة استثمارية، والتعليم كاستثمار ينطوي على تضحيات حاضرة، على سبيل المثال التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الرضا من أجل الفوائد المستقبلية (النقدية وغير النقدية)، ينطوي التعليم كاستثمار على اكتساب بعض القدرات المفيدة التي لها بعض القيمة الاجتماعية والاقتصادية، وتتضمن استثمارات

التعليم بعض التضحيات الحالية من قبل الآباء أو المجتمع أو البلد في شكل استهلاك حالي أو استثمارات بديلة.

- التعليم كسلعة عامة وخاصة:

يمكن أيضًا تصنيف التعليم على أنه سلعة شبه عامة (سلعة شبه عامة). هذا لأنه على الرغم من أن الاستثمارات التعليمية تؤدي إلى منفعة تعود حصريا على استثمار الفرد فيها (أي المزايا الخاصة)، فإنها في نفس الوقت تحقق فوائد لا يمكن أن يتمتع بها هؤلاء الأفراد أو العائلات بمفردها ولكنها تمتد لفائدة المجتمع ككل (أي الفوائد الاجتماعية). هذه الفوائد الاجتماعية (يشار إليها أيضًا باسم تأثيرات الجوار أو العوامل الخارجية) تؤهل التعليم ليكون منفعة عامة أيضا(Nasib, 2017).

3. طبيعة اقتصاديات التعليم

تتحدد عناصر طبيعة اقتصاديات التعليم في الانضباط العلمي، والموضوع التطبيقي، والمحتوى الديناميكي والمعرفة المنهجية وتعدد التخصصات، ويمكن التطرق إليها بإيجاز عند (Hatibaruah , 2021):

- الانضباط العلمي:

ينصب تركيز اقتصاديات التعليم على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات والتقنيات التعليمية لتحقيق الأهداف التعليمية. وبالتالي فإن اقتصاديات التعليم هي علم تخصيص الموارد التعليمية النادرة بين البدائل المتنافسة للتعليم من أجل تحقيق أهدافها. إنه العلم الذي يتعامل مع ترشيد الموارد التعليمية النادرة لتحقيق أهداف التعليم المثلى.

- الموضوع التطبيقي:

يطبق اقتصاديات التعليم نظريات ومبادئ الاقتصاد في مجال التعليم، وتتمثل الوظيفة الرئيسية لها في معالجة قضايا تخصيص الموارد وتوزيعها لتحقيق أهداف التعليم

- المحتوى الديناميكي:

موضوع اقتصاديات التعليم ديناميكي للغاية، حيث تضاف الأفكار الجديدة باستمرار إليه، ويشجع الدراسات البحثية المكثفة لتوسيع مجالات محتواها.

- المعرفة المنهجية:

اقتصاديات التعليم هي مجموعة منهجية من المعرفة، وهي نتاج ثانوي لدراسات بحثية مكثفة في الاقتصاد بدلا من الاعتراف التلقائي بالأبعاد الاقتصادية للتعليم.

- تعدد التخصصات:

اقتصاديات التعليم متعددة التخصصات في طبيعتها، وترتبط موضوعاتها بالتعليم، والاقتصاد، والرياضيات، والسياسة، والإدارة وما إلى ذلك.

3. المناهج المستخدمة لدراسة اقتصاديات التعليم

استخدم الاقتصاديون بشكل متزايد أساليب منهجية على مدى العقدين الماضيين، للتمييز بين الارتباط العرضي والعلاقة السببية في مجال اقتصاديات التعليم، وتشمل الأساليب تصميمات بحثية تستغل العشوائية الصريحة، بالإضافة إلى استراتيجيات تحديد تعتمد على بيانات الرصد(Schwerdt, Ludger, 2020) ، كما تتضمن الأساليب، تحليل الانحدار، ويتم استكمالها بشكل متزايد بتصميمات بحثية تجريبية وشبه تجريبية(McEwan, 2010)، وتشير بعض الأدبيات إلى أن مجال البحث الأساسي في اقتصاديات التعليم هو الارتباط بين الدراسة والنتائج الفردية، وخاصة تلك المرتبطة بسوق العمل، حيث يتم تصميم التعليم (والتدريب) على أنه قرار استثماري فردي سيحصل على عائد نقدي في سوق العمل، عادةً في شكل أرباح أعلى مدى الحياة(Woessmann, 2016).

وعلى غرار المتخصصين في المجالات الأخرى، يهتم الاقتصاديون في إطار توظيف الأساليب المنهجية بأسئلة محددة (غالبا ما تكون دائمة) والتي تُعلم الكثير من البحث في التخصص، وبالنسبة لخبراء اقتصاديات التعليم أو الاقتصاد التربوي، تتضمن بعض الأسئلة الأكثر إلحاحا، وقد أشار إليهاBrewer وأخرون (2010) ويمكن إعادة طرحها لتعميم الفائدة واستخدامها في أبحاث تجريبية أخرى وهي كالآتي:

1. ما هي أفضل السبل لتقييم فعالية (على سبيل المثال، نتائج الجودة) والكفاءات (على سبيل المثال، النتائج المثلى) للاستثمارات الاقتصادية في التعليم؟

2. ما هو مقدار التعليم الكافي للفرد لتأمين عمل دائم ومربح ومستمر مدى الحياة؟ شهادة الثانوية العامة؟، شهادة جامعية؟

3. إلى أي درجة يجب أن تحظر الحكومات ما تفعله المدارس والكليات والجامعات من أجل مواءمة "مخرجات" هذه المؤسسات مع الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع؟

4. كيف تقارن البلدان في فعالية وكفاءة استثماراتها الاقتصادية في التعليم؟

5. هل المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية / التدريبية الأخرى تنتج عددا مناسبا من الخريجين في مجالات عمل محددة؟

6. هل تؤدي سنوات الدراسة الإضافية إلى زيادة أرباح الأفراد؟

7. هل يؤدي الالتحاق بالمؤسسات الخاصة بدلا من العامة إلى تحسين درجات اختبار الطلاب؟

مع انتقال البحث في اقتصاديات التعليم نحو طرق البحث السببية، ازدادت أهمية البيانات عالية الجودة عن المؤسسات التعليمية والطلاب والمعلمين والسياسات بشكل ملحوظ بمرور الوقت(Perez,2010)، وينبع جزء كبير من التحليل من نموذج بسيط للإنتاج، يشمل المدخلات المشتركة، مثل موارد المدرسة وجودة المعلم وسمات الأسرة؛ والنتيجة هي بعض مقاييس تحصيل الطلاب -درجات اختبار الطلاب بشكل متكرر ولكن ليس دائما-، يمكن استخدام المعرفة بوظيفة الإنتاج للمدارس لتقييم بدائل السياسة وللحكم على فعالية وكفاءة الخدمات العامة المقدمة. ومع ذلك، يتميز مجال البحث هذا عن العديد من المجالات لأن نتائج التحليلات تدخل مباشرة تماما في عملية السياسة(Hanushek, 2020).

يتم توجيه الانتباه إلى وظائف الإنتاج التعليمي إلى حد كبير من خلال الاعتراف بأن المهارات الفردية لها مكاسب كبيرة في سوق العمل وأماكن أخرى، وبالتالي فإن السؤال الطبيعي هو كيف يمكن تطوير المهارات وتعزيزها، مما يؤدي إلى تحليل كيفية دخول المدارس والمدخلات التعليمية الأخرى في تنمية المهارات.

انتقل لتحليل وظائف إنتاج التعليم من المدخلات والموارد القياسية إلى فعالية المعلمين، وتم دعم هذا التحليل من خلال تطوير قواعد بيانات أكثر شمولا حول الأداء المدرسي والتي تأتي من أنظمة المساءلة المدرسية، وتحليل أوسع للإنتاج التعليمي، ويمكن طرح قضية التعليم من عدة زوايا تركز على النتائج الاقتصادية، من خلال مسح أحدث الأدلة التجريبية الذي يوضح الدور الحاسم للتعليم من أجل الازدهار الفردي

والمجتمعي، فالتعليم هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي والتوظيف والأرباح في الاقتصاديات الحديثة القائمة على المعرفة، وتجاهل البعد الاقتصادي للتعليم من شأنه أن يعرض للخطر ازدهار الأجيال القادمة، مع تداعيات واسعة النطاق للفقر والإقصاء الاجتماعي واستدامة أنظمة الضمان الاجتماعي، ومنه يجب على صانعي السياسات المهتمين بتعزيز الازدهار المستقبلي التركيز بشكل خاص على النتائج التعليمية، بدلا من المدخلات أو التحصيل فقط(Woessmann, 2016).

تركز الأساليب الاقتصادية القياسية المستخدمة في اقتصاديات التعليم على فهم كيفية ارتباط الافتراضات الموضوعة لتنفيذ هذه الأساليب بالنموذج الاقتصادي الأساسي وتفسير النتائج، حيث يتم ذلك من خلال النظر في تقدير عائدات التعليم في سياق نموذج اختيار ديناميكي منفصل مستوحى من (Willis, Rosen,1979) وفي سياق نموذج Mincer، تناقش العلاقة بين افتراضات الاقتصاد القياسي والسلوك الاقتصادي، ثم تناقش الأساليب التي تم استخدامها في سياق تقييم تأثير جودة التعليم، ومساهمة المدرس في تحصيل الطلاب، وتأثير جودة المدرسة على أسعار المساكن (Costas, Steven, 2011).

4. المرجعيات النظرية لاقتصاديات التعليم

تضع النظريات الاقتصادية افتراضات معينة حول السلوك البشري من أجل عمل تنبؤات حول تأثيرات تغييرات السياسة، ونقطة البداية في التحليل الاقتصادي هي أن الأفراد والمؤسسات هم وكلاء عقلانيون (غالبا ما يطلق عليهم اسم homo-Economicus)، ويعملون بقصد المصلحة الذاتية أثناء اتخاذهم قرارات بشأن توفير التعليم أو المشاركة فيه، ويُفترض أن يضع الأفراد لأنفسهم هدفا يتمثل في تعظيم رفاههم (أو منفعتهم)، مع مراعاة التفضيلات أو الأذواق الثابتة للتعليم والقيود المالية المحددة، وتفترض العديد من النظريات الاقتصادية أن العقول البشرية تمتلك قوى حسابية مثالية لمعالجة جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ الخيارات المثلى في جميع الأوقات (Becky, 2014).

4. 1 نظرية الرأس مال البشري

تتمتع فكرة رأس المال البشري بتاريخ ثري، حيث اقترح الاقتصاديون الأوائل مثل آدم سميث وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال أن مهارات الفرد يمكن أن تساهم في وضعهم الاقتصادي، في عام 1776 وضع سميث الأساس لنظرية رأس المال البشري عندما كتب أن الجهد البشري يكمن في جذور كل الثروة، وفي عام 1848 بنى ميل على فكرة سميث، واعتبر القدرات البشرية وسيلة للثروة(Scott, 1996)، وسعت نظرية رأس المال البشري الحديثة الرؤية المركزية من خلال العمل الرائد لشولتز (1963)، وبيكر (1964)، ومينسر (1958، 1962)(Carneiro,Vignoles, 2010).

تشير نظرية رأس المال البشري إلى أن التعليم والتدريب هما استثمارات تجعل الأفراد أكثر إنتاجية، وهم وفقا لهذه النظرية، سيحصلون أيضا على أرباح أعلى ويكونون أكثر قابلية للتوظيف، ويمكن بالتالي قياس العائد الاقتصادي الخاص للاستثمار في التعليم أو التدريب، أي المكاسب التي يجنيها الأفراد، من خلال الربح الصافي في المكاسب على مدى الحياة المتراكمة نتيجة لاستثمارهم في التعليم أو التدريب، ويميل صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم إلى قبول الفرضية القائلة بأن الاستثمار في التعليم والتدريب أمر جيد، مع الالتزام الأكبر بالاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني (VET)، كوسيلة لتأمين نمو اقتصادي أعلى وازدهار وطني فضلا عن تحقيق أهداف الإنصاف(Lorena , Klaudja , 2017).

جادل بعض الاقتصاديين بأن الأفراد الأكثر قدرة وإنتاجية يميلون أيضا إلى الاستثمار في المزيد من التعليم، بعبارة أخرى، لا يجعلك التعليم بالضرورة أكثر إنتاجية، بل يعمل ببساطة كجهاز فرز مكلف، لتمكين أصحاب العمل من تحديد الأفراد الأكثر قدرة، ويعد تركيز السياسة على التعليم والمهارات كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي يبالغ في أهمية استثمارات رأس المال البشري وأن إحدى الوظائف الرئيسية للتعليم هي كأداة فرز وإلى حد ما تمييز اجتماعي عند صنع السياسة حول التعليم والتدريب، ومن الواضح أنه من المهم فهم هذه العوائد الاقتصادية المحتملة للتعليم والتدريب للأفراد والشركات والاقتصاد الأوسع، ومع ذلك، يجب أن ندرك أيضًا أن فصل التأثير الحقيقي للتعليم على الإنتاجية والأرباح عن دوره كأداة فرز أمر صعب للغاية(Carneiro,Vignoles, 2010).

تزيد المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال الاستثمارات التعليمية من الإنتاجية البشرية، ومع كل استثمار قد يتكبد المرء تكاليف في شكل نفقات على حسابه، وأرباح ضائعة، وتكاليف نفسية مرتبطة بضغوط الدراسة والامتحانات، وتتراكم الفوائد في وقت لاحق من الحياة من خلال زيادة الأرباح في سوق العمل، والوصول إلى وظائف أفضل، وزيادة احتمالية الحصول على عمل، وتحسين الصحة، وهناك فوائد نفسية من الوضع الاجتماعي المعزز والهيبة المرتبطة بمستويات التعليم الأعلى على الرغم من أن دافع الأفراد لمواصلة الدراسة قد يختلف، وقد تختلف التكاليف والفوائد النفسية تماما اعتمادا على الشخصية وتوقعات العائدات والسمات الأخرى، ويفترض الاقتصاديون أنه مع تساوي الأشياء الأخرى، كلما زاد التعليم المكتسب، زادت الأرباح، وتتحقق بعد الانتهاء من الدراسة.

يمكن العثور على دليل ظاهر على نظرية رأس المال البشري في العلاقة الإيجابية القوية بين مستويات التعليم والأرباح الموجودة في كل دولة متقدمة تقريبا، بشكل عام ترتفع المكاسب مع مستوى التعليم وتزداد بمعدل متزايد في سنوات ما بعد التعليم مباشرة، وتستمر في الزيادة بوتيرة أبطأ، ثم تتسطح مع اقتراب الأفراد من التقاعد .(Ehrenberg, Smith, 2006)

هذا النمط العام للدخل حسب مستوى التعليم ينطبق على جميع المجموعات الفرعية تقريبا، بما في ذلك الرجال والنساء، ومختلف المجموعات العرقية والإثنية، لكن الاختلافات بين هذه المجموعات هي التي غالبًا ما تغذي مناقشات سياسة التعليم حول توزيع الإعانات والخدمات التعليمية، كرس الاقتصاديون اهتماما كبيرا للتحدي المتمثل في تقدير عائدات التعليم مع مراعاة هذه العوامل الأخرى، يكشف تحليل هذه العوائد عموما عن علاقة إيجابية ثابتة بين الاستثمار في التعليم وزيادة أرباح الأفراد، مع تقدير متوسط معدل العائد لسنة دراسية إضافية بحوالي 10٪ (Psacharopoulos,Harry, 2002)

يشكل المستوى التعليمي الفردي عمليات تحقيق الوضع وبالتالي الدخل وفرص العمل في سوق العمل، بما في ذلك المشاركة السياسية والرفاهية والصحة وحتى متوسط العمر المتوقع، ويرتبط المستوى التعليمي المجتمعي ارتباطا وثيقا بالتقدم العلمي والتكنولوجي والازدهار الاقتصادي للمجتمع، علاوة على ذلك، ترتبط المستويات الجزئية

والكلية بمستويات التعليم الفردي التي تحدد التحصيل التعليمي المجتمعي والازدهار الاقتصادي المجتمعي والعروض التعليمية المتزايدة التي توفر المزيد من الفرص التعليمية الفردية(Gross, Hadjar, 2021).

يشير المؤشر الأكثر استخداما لرأس المال البشري إلى التحصيل التعليمي، وخاصة متوسط سنوات الدراسة للسكان ويُنظر إلى التعليم أيضا على أنه محدد مهم لعدم المساواة في الدخل، تؤدي الزيادة في عدم المساواة في التعليم إلى ارتفاع عدم المساواة في الدخل، بمعنى مع زيادة عدد العمال المتعلمين، يزداد عدم المساواة في الدخل في البداية، ولكن بمجرد الوصول إلى عتبة معينة، تؤدي الزيادة في المعروض من العمال الأكثر تعليما (وما يرتبط بذلك من انخفاض في عدم المساواة في التعليم) إلى تقليل علاوة الأجور ذات الصلة وبالتالي ينخفض عدم المساواة في الدخل (Almeida. et al.,2022)

وجدت الأبحاث الاقتصادية أيضا فوائد غير نقدية، خاصة وعامة، مرتبطة بالتحصيل العلمي، فالأفراد الذين استثمروا في التعليم والتدريب الوظيفي غالبا ما يتمتعون بمزيد من الاستقرار الوظيفي، وتحسين الصحة (على سبيل المثال، ممارسة الرياضة بانتظام، وتقليل التدخين، وتناول الطعام بشكل أفضل)، ومن المرجح أن يتلقوا التأمين الصحي ومزايا التقاعد المقدمة من صاحب العمل، ويميلون أكثر للتصويت، وزادت بشكل عام من رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يمكّن في كثير من الأحيان من الصعود. تمت مراجعة هذه الفوائد في مكان آخر من الموسوعة (Brewer, Eide, 2010)

تقدم Checchi مسحا شاملا للأدبيات المتعلقة برأس المال البشري وتكوين رأس المال الاجتماعي، وهو يعتمد على البيانات الفردية حول انتقال الدخل والتعليم بين الأجيال للولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا، بالإضافة إلى بيانات مجمعة عن الدخل وعدم المساواة في التعليم لمجموعة واسعة من البلدان، ويستكشف Checchi (2006)ما إذا كانت الموارد التي يتم إنفاقها في التعليم فعالة في زيادة تحصيل الطلاب، فضلاً عن تحليل الطرق البديلة لتمويل التعليم، وهكذا توفر اقتصاديات التعليم الأدوات التحليلية اللازمة لفهم العلاقات المعقدة بين التفاوت الحالي في الدخل والوصول إلى التعليم وعدم المساواة في المستقبل.

2.4 إطار الرعاية الصحية

إن الصحة والتعليم هما النوعان الرئيسيان من الاستثمارات في رأس المال البشري التي تقوم بها المجتمعات، وهما مرتبطان ببعضهما البعض بطرق متنوعة - حيث توجد عوائد كبيرة للتعليم في شكل تحسين الصحة ، بينما تكمل الصحة التعليم في زيادة عوائد سوق العمل-، مع عدم تحقق ذلك الارتباط في الواقع، يدعم إطار الرعاية الاجتماعية النهج السائد في اقتصاديات التعليم، ووفقا له، يجب أن يسعى المجتمع لترتيب الخدمات التعليمية التي سيتم إنتاجها وتوزيعها بطريقة فعالة ومنصفة، وتعني الكفاءة تعظيم المخرجات التعليمية، نظرا لمجموعة من الموارد المحدودة، وتعني الإنصاف أن يتم توزيع الخدمات وفقا لبعض مبادئ العدالة الاجتماعية(Health economics, 1998).

قد يؤثر التعليم على الصحة بشكل مباشر من خلال تحسين إنتاجية المدخلات المستخدمة لتطوير والحفاظ على الصحة الشخصية كما أشار Grossman سنة 1972، أو بشكل غير مباشر، عن طريق تغيير تفضيل الوقت للفرد بحسب Fuchs، ومنه فإن سوء الصحة في وقت مبكر من الحياة يحد من التحصيل العلمي بينما قد يحد سوء الصحة في العمل من التدريب ونمو الأجور، ولا تزال العلاقة بين التعليم والصحة مثيرة للجدل، فقد استخدم Berger وLeigh سنة 1989 تقنيات مماثلة لإظهار أن العناصر التي لا يمكن ملاحظتها غير مهمة في شرح بعض النتائج الصحية، مثل: الإعاقة والقيود الوظيفية وضغط الدم وخلصا إلى أن التأثير المباشر للتعليم على الصحة أهم من تأثير غير المباشر Hunt)(1998, Dawn ,.

تشير الأدبيات التي تبحث في العلاقة بين التحصيل العلمي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والصحة العقلية، بشكل غير مباشر ارتباط الفرضية المتغيرة المتداخلة، فقد يكون المتغير المتداخل أحد التطلعات والمعايير بدلا من الاختلافات البسيطة في تفضيلات الوقت، على سبيل المثال، من المرجح أن تؤدي البطالة إلى الاكتئاب وتدهور الحالة الصحية الجسدية بين خريجي الجامعات أكثر من غيرهم(Turner,1995).

وتناقش دراسات سابقة التي أجراها Grossman سنة 2005 إلى 2008، و McCooll معBisho سنة 1998 الاعتبارات النظرية والأدلة التجريبية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والصحة، حيث تم طرح ثلاثة تفسيرات للعلاقة بين التعليم والصحة،

أولا، التعليم يؤثر سببيا على الصحة (المستويات الأعلى من التعليم تؤدي إلى صحة أفضل)، ثانيا، تؤثر الصحة سببيا على التعليم (يؤدي اعتلال الصحة إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمي)، وثالثا، يتأثر التعليم والصحة بعامل ثالث محذوف مثل تفضيلات الوقت (Eide, Mark, 2011).

تشير دراسة Grignon سنة 2008، إلى دور التعليم في الصحة، باستخدام البيانات على مستوى الدولة والإطار الحدودي للإنتاج الذي اقترحته منظمة الصحة العالمية (WHO) لتقييم أداء أنظمة الرعاية الصحية، ووجدت أن تأثير رأس المال البشري على الصحة أقل بكثير مما يقترحه نموذج منظمة الصحة العالمية الحدودي، وأن العلاقة تظهر تناقص العائد في نطاق التعليم المرصود، مع الأخذ في الاعتبار عدم التجانس في هذه العلاقة يولد ترتيبا مختلفا لكفاءة أنظمة الرعاية الصحية على المستوى الدولي، وتعلق على أن الطريقة المستخدمة حاليا من قبل منظمة الصحة العالمية تفضل أنظمة الرعاية الصحية العاملة في البلدان التي لم تستثمر في التعليم في الماضي(Grignon, 2008).

5. خاتمة:

يمكن القول بأن هذا البحث قد أكد على الدور الحاسم لاقتصاديات التعليم كمجال يربط بين التحليل الاقتصادي والعملية التعليمية، وقد أوضحنا المفاهيم الأساسية والنظريات المتنوعة التي تشرح العلاقة الوثيقة بين الاستثمارات في التعليم ونتائجها الاقتصادية ، كما أكد على الدور المحوري للتعليم في بناء رأس المال البشري، وتعزيز الإنتاجية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وأهمية التخصيص الكفؤ والفعال للموارد التعليمية لضمان أقصى عوائد اجتماعية واقتصادية.

إن فهم اقتصاديات التعليم يُمكّن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن السياسات التعليمية، وتحديد أولويات الإنفاق، وتصميم برامج تُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي، ومع ذلك، لا يزال هذا المجال يواجه تحديات تتطلب المزيد من البحث والتحليل، لا سيما في سياق التحولات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة التي تُشكّل العالم.

ويمكن التأكيد على أن الاستثمار الذكي والموجه جيداً في التعليم ليس مجرد إنفاق استهلاكي، بل هو استثمار استراتيجي طويل الأجل يضمن مستقبلاً أكثر ازدهاراً وتقدماً للأفراد والمجتمعات على حد سواء، ويقترح ضرورة إجراء أبحاث ميدانية الحول تفاعل بين الصحة والتعليم وتأثيرهما على سوق العمل، بإشراك قطاع الصحة وقطاع التربية والتعليم، لتطوير كلا القطاعين وتطوير السياسات العامة وتحديدا من خلال أنواع الأسئلة التي تم استكشافها في تقييم تأثير التعليم على نتائج سوق العمل، وتدعو الورقة إلى اعتماد اقتصاديات التعليم ومناهجها كمقياس لجميع التخصصات، يتم من خلاله تنوير عناصر العملية التعليمية بأهميته التنموية والتطويرية.

6. قائمة المراجع:

- Almeida, D.R.C., Andrade, J.A.S., Duarte, A. et al. (2022). Human Capital Disparities and Earnings Inequality in The Portuguese Private Labour Market Soc Indic Res , 159, 145–167 https://doi.org/10 .1007/ s11205-021-02745-0.
- Becky Allen. (2014). Economics of Education, https://rebeccaallen .co.uk/ 2014/06/10 /economics-of-education.
- Brewer, D. et al. (2010). Theoretical concepts in the economics of education. In P. Peterson et al. (Editors). International Encyclopedia of Education. Elsevier Science. URL: https://www.sciencedirect.com/ referencework/9780080448947/ international-encyclopedia-of-educa - tion#book-info.
- Costas Meghir, Steven Rivkin.(2011).Econometric Methods for Res -earch in Education, in Handbook of the Economics of Education M.
- Christiane Gross, Andreas Hadjar. (February 2021). Institutional characteristics of education systems and inequalities—Introduction I, International Journal of Comparative Sociology 61(3), DOI:10.1177/ 00207 15220988040.
- Daniele Checchi.(2006).The Economics of Education: Human Capital, Family Background and Inequality, https://philpapers.org/ rec/CHETEO-24

- D.J. Brewer, E.R. Eide, (2010), Theoretical Concepts in the Econo - mics of Education, in International Encyclopedia of Education (Third Edition).
- Ehrenberg, R., and R. Smith.(2006). Modern Labor Economics: Theory and Public Policy. 9th ed. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Eric A. Hanushek.(2020). Education production functions, in The Economics of Education (Second Edition).
- Eric R.Eide, Mark H.Showalter. (October 2011). Estimating the relation between health and education: What do we know and what do we need to know? Economics of Education Review,Volume 30, Issue 5.
- Grignon, Michel, The Role of Education in Health System Performance, Economics of Education Review, v27 n3 p299-307 Jun 2008, https://eric.ed.gov/?id=EJ794629.
- Guido Schwerdt, Ludger Woessmann. (2020). Empirical methods in the economics of education, in The Economics of Education (Second Edition), https://www.sciencedirect.com/ topics/social-sciences/ econo -mics-of-education.
- JanetHunt-McCool, Dawn MBishop. (June 1998). Health economics and the economics of education: specialization and division of labor, Economics of Education Review,Volume 17, Issue 3,
- Becky Allen. (2014). Economics of Education, https://rebeccaallen. co.uk/ 2014/ 06/10 / economics-of-education.
- J.B. Turner. (1995). Economic context and the health effects of unemployment, Journal of Health and Social Behavior/.
- Lorena Alikaj Serjanaj, Klaudja Guga. (May 2017),Is There a Gap Among Gender in Vocational Training Incidence in Labour Market in Albania? Conference: 5th Mediterranean Interdisciplinary Forum on Social Sciences and Humanities At: Barcelona, Spain, https://www.researchgate.net /publication/ 341979991_Is_There_a_Gap_Among_Gender_in_Vocational_ Train - ing_ Incidence _in_Labour_Market_in_Albania
- Ludger Woessmann.(2016). The economic case for education, Edu - cation Economics, vol. 24, issu..
- M Hatibaruah.(2021). Economics of Education: Meaning, Nature and Scope, http://duliajancollege.digitallibrary.co .in/bitstream/ 1234 56789/254/1/4thSemGE.pdf

- P. Carneiro, A. Vignoles. (2010). The Economics of Vocational Education and Training, in International Encyclopedia of Education (Third Edition)
- P.J. McEwan. (2010). Empirical Research Methods in the Economics of Education , in International Encyclopedia of Education (Third Edition).
- Perez.(2010). Data, M. Socias, in International Encyclopedia of Education (Third Edition).
- Scott R. Sweetland.(1996). Human Capital Theory: Foundations of a Field of Inquiry, September, Review of Educational Research 66 (3):341-359, DOI:10.3102/003465430 66 00 3341.
- Tim Nasib.(2017). Economics of Education: What is the usefulness of economics in education?,https://mysominotes.wordpress.com /20 17/09/23/economics-of-education-what-is-the-usefulness-of-econo - mics-in-education/.